أردوغان يبحث عن متنفّس لاقتصاد بلاده من بوابة غرب أفريقيا

الرئيس التركي في جولة أفريقية وسط انهيار يومي لليرة

بدأ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الأحد جولة أفريقية تقوده إلى بعض دول غرب القارة في محاولة لإيجاد مخارج للأزمة الاقتصادية التي تعرفها بلاده، التي تشهد تدهورا حادا لليرة وسط تعاظم المخاوف من إقالة محافظ البنك المركزي بسبب التأخر في خفض سعر الفائدة.

أردوغان يريد توسيع نفوذ تركيا في غرب أفريقيا

أنقرة – يعكس التوقيت الذي اختاره الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للقيام بجولة أفريقية ستشمل أساسا غرب القارة، سعيا من أردوغان لإيجاد متنفس لاقتصاد بلاده هناك، خاصة في ظل تدهور بات يوميا لليرة أمام الدولار.

وبدأ الرئيس التركي الذي يواجه مشكلات متزايدة داخليا بسبب انهيار الليرة المستمر الأحد، الجولة الأفريقية التي ستشمل أنغولا والتوغو ونيجيريا وستستمر إلى الأربعاء.

وقال أردوغان لدى مغادرته إن "العلاقات التي تربط تركيا بالدول الأفريقية استراتيجية"، موضحا أن "تركيا تبرز كشريك استراتيجي للدول الأفريقية مع تجاوز حجم تجارتنا 25 مليار دولار بنهاية 2020".

وأضاف في مؤتمر صحافي "أديت 38 زيارة إلى 28 دولة أفريقية حتى اليوم كرئيس للوزراء ورئيس للجمهورية".

> الرئيس التركي الذي يواجه مشكلات متزايدة داخليا بسبب انهيار الليرة، بدأ جولة أفريقية ستشمل أنغولا والتوغو ونيجيريا

ويرى مراقبون أن أردوغان يسعى إلى المزيد من توسيع نفوذ بلاده في غرب أفريقيا، خاصة على وقع الانهيار الاقتصادي الذي تعرفه تركيا جراء التراجع القياسي اليومي لليرة أمام الدولار، وسط تزايد التكهنات بشأن إمكانية إقالة الرئيس التركي لمحافظ البنك المركزي بسبب التأخر في خفض سعر الفائدة.

ويضيف هؤلاء أن مجمع رجال الأعمال التركي يرى في زيارة أردوغان فرصة مثالية لضمان فرص استثمارية جديدة، خاصة أن تركيا ستستضيف في وقت لاحق منتدى الأعمال التركي الأفريقي.

وأشار أردوغان إلى أن مدينة إسطنبول تستضيف في الحادي والعشرين والثاني والعشرين من أكتوبر الجاري منتدى الأعمال التركي الأفريقي الثالث، وتستضيف في السابع عشر والثامن عشر من ديسمبر المقبل القمة المشتركة التركية الأفريقية.

وقال "أنا على ثقة بأنّ دور القارة الأفريقية سيكون بارزا على الساحة الدولية في القرن الحادي والعشرين، ولهذا نريد المضي قدما بعلاقاتنا معها على أساس المنافع المتبادلة والشراكة المتساوية".

وشدد أردوغان على أنّ بلاده تواصل سعيها إلى تعزيز التقارب مع القارة الأفريقية في كافة المجالات.

وأضاف "لسنا ممن يتبعون سياسات استعمارية قديمة بوسائل وطرق حديثة، على الإطلاق، نحن نسعى إلى تحقيق النجاح والمسير جنبا إلى جنب مع إخوتنا الأفارقة".

وعملت تركيا منذ سنوات على التمدد في أفريقيا عبر آليات مختلفة، سواء باستغلال الأزمات التي تعرفها بعض دول القارة أو غيرها من الآليات، للاستفادة من الموارد التي تزخر بها أفريقيا.

ويمثل الاستثمار داخل القارة الأفريقية أهم أشكال النفوذ الناعم التي تعتمدها أنقرة في علاقاتها الخارجية، إلا أنه ليس السبيل الوحيد إلى ذلك، فالمعطى الديني أيضا عامل مهم لتكريس النفوذ وخلق كيانات موالية داخل الدول المستهدفة.

وتبدو الساحة الأفريقية الأكثر سهولة من ناحية الاختراق، كونها ساحة تنخرها الصراعات الإثنية والقبلية وتواجه أزمات اقتصادية واجتماعية مستفحلة.

وتنخرط أنقرة في استراتيجية طويلة الأمد لإنشاء علاقات وطيدة مع دول غرب أفريقيا والساحل، وتسعى من خلالها إلى توسيع نطاق نفوذها وحضورها السياسي والاقتصادي والعسكري في القارة الأفريقية، بعدما عززت وجودها في منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي من خلال بوابة الصومال، الأمر الذي قد يفاقم حدة التوترات في المنطقة التي تعدّ مسرحا للعديد من القوى الدولية والإقليمية الفاعلة.

ويأتي ذلك في وقت تواجه فيه تركيا أزمة اقتصادية حادة في ظل تراجع غير مسبوق لليرة مقابل الدولار.

وسجلت الليرة مستويات قياسية منخفضة جديدة مقابل الدولار واليورو الجمعة في ظل قلق المستثمرين بشأن المزيد من خفض أسعار الفائدة رغم ارتفاع التضخم، بعد أن أقال أردوغان ثلاثة من أعضاء لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي.

وهبطت الليرة حوالي 0.9 في المئة الجمعة لتسجل أدنى مستوى لها على الإطلاق عند 9.28 مقابل العملة الأميركية. وخسرت الليرة أكثر من 19 في المئة من قيمتها حتى الآن هذا العام. كما لامست الليرة مستوى 10.7235 ليرة مقابل اليورو.

وقالت سيلفا دميرالب مديرة منتدى البحوث الاقتصادية بجامعة كوج والخبيرة الاقتصادية السابقة في مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي "هذه التبديلات المتكررة لأعضاء لجنة صنع القرار بالبنك المركزي تؤكد رسالة مفادها أن البنك المركزي التركي ليس مستقلا ويخضع لضغوط سياسية هائلة".

وأضافت أن غياب المصداقية يثير قلق الأسواق لأن تحقيق مستوى التضخم المستهدف من البنك المركزي البالغ خمسة في المئة سيكون أصعب على الأرجح، وأيضا لأن أي زيادة في سعر الفائدة في المستقبل ستكون أقل فاعلية.

وكان يُنظر إلى اثنين من أعضاء لجنة السياسة النقدية الثلاثة الذين أقيلوا على أنهم يعارضون خفض سعر الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس إلى 18 في المئة الشهر الماضي، واعُتبرت إقالتهم تمهيدا للمزيد من تيسير السياسات النقدية الأسبوع المقبل.

واعتبر محللون هذه الخطوة دليلا جديدا على التدخل السياسي من جانب أردوغان، الذي سبق وأن وصف نفسه بأنه عدوّ لأسعار الفائدة وكثيرا ما يحث على التحفيز النقدي.

إيران ستنضم إلى محادثات فيينا الخميس

طهران – أعلن العضو في مجلس الشورى الإيراني أحمد علي رضا بيجي الأحد أنه من المقرر استئناف المحادثات في بروكسل الخميس مع الدول الخمس، التي لا تزال أطرافا في الاتفاق النووي الموقع في العام 2015، بعد تعليقها في يونيو.

وبدأت هذه المفاوضات في أبريل في فيينا بين إيران من جهة وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصين وألمانيا من جهة ثانية. ولا تزال هذه الدول أعضاء في اتفاق 2015 حول برنامج إيران النووي.

أما الولايات المتحدة التي انسحبت من الاتفاق في 2018، فقد شاركت بشكل غير مباشر في مفاوضات فيينا الهادفة إلى إنقاذ الاتفاق.

وصرح بيجي الذي حضر الاجتماع المغلق لمجلس الشورى، لوكالة فارس المحافظة المتشددة بأن "وزير الخارجية حسين أمير عبداللهيان قال إن المحادثات مع مجموعة 4+1 ستبدأ الخميس في بروكسل".

ويشير تصريح الوزير الإيراني إلى أربع من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، وهي فرنسا وبريطانيا وروسيا والصين، إضافة إلى ألمانيا.

وأكد نائب إيراني آخر استئناف المفاوضات المتوقفة منذ يونيو "هذا الأسبوع". ويبدأ الأسبوع في إيران السبت.

وقال النائب بهروز محبي نجم آبادي عبر حسابه على تويتر "تلقى الجميع رسالة واضحة وجادة. الحكومة الإيرانية ستبدأ المحادثات هذا الأسبوع على أساس قانون خطة العمل الاستراتيجية لرفع لعقوبات وحماية مصالح الشعب الإيراني".

وبموجب هذا القانون الذي أقره مجلس الشورى في ديسمبر 2020، سيتم وقف "تنفيذ البروتوكول الإضافي" لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية اعتبارا من الواحد والعشرين من فبراير، في حال لم ترفع العقوبات التي فرضتها إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب على إيران بحلول ذلك التاريخ.

وأبرم اتفاق عام 2015 في فيينا بين الجمهورية الإسلامية ومجموعة 5+1 (الصين والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا وألمانيا، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي). وهو ينصّ على تخفيف العقوبات الدولية مقابل تقييد برنامج إيران النووي ووضع ضمانات لعدم تطويرها قنبلة ذرية.

إجراءات جديدة لتأمين النواب البريطانيين بعد قتل نائب طعنا في حادث إرهابي

لندن – أقرت بريطانيا الأحد معايير تأمين جديدة للنواب البرلمانيين، بعد تعرض النائب عن حزب المحافظين بزعامة رئيس الوزراء بوريس جونسون، ديفيد أميس للطعن في كنيسة، ما أدى إلى مقتله في حادث وصفته الشرطة بالإرهابي.

وقالت وزيرة الداخلية البريطانية بريتي باتيل إن السلطات تدرس المزيد من إجراءات السلامة لأعضاء البرلمان.

وجاء ذلك بعد قتل النائب المحافظ أميس في حادثة أعادت إلى الواجهة مجددا مسألة تأمين النواب البرلمانيين في بريطانيا، خاصة أن الرجل المتهم بتنفيذ الهجوم معروف بتشدده الإسلامي لدى السلطات.

وتلقى النائب البالغ 69 عاما والذي كان عضوا في حزب المحافظين والأب لخمسة أولاد، عدة طعنات في الكنيسة الميثودية التي كان يستقبل فيها مؤيديه، في لي – أون – سي على بعد حوالي ستين كيلومترا شرق لندن.

ولدى المحققين مهلة حتى الجمعة لاستجواب الشاب البالغ من العمر 25 عاما، بعد اعتقاله بموجب قانون الإرهاب الذي يسمح لهم بتمديد اعتقاله.

وصرحت وزيرة الداخلية لقناة سكاي نيوز "نحن بحاجة إلى سد الثغرات" المتعلقة بالإجراءات الأمنية للنواب. وردا على سؤال حول وضع حماية أمنية للنواب في دوائرهم، قالت إن "كل الخيارات قيد الدراسة حاليا" وإن "سلسلة من التدابير" اتخذت بالفعل منذ مقتل أميس الجمعة.

وكشفت العناصر الأولى من التحقيق الذي عهد به إلى إدارة مكافحة الإرهاب عن وجود "دافع محتمل مرتبط بالتطرف الإسلامي"، بحسب الشرطة التي قالت إنها كانت تجري عمليات تفتيش في ثلاثة منازل في لندن.

والرجل الذي تم اعتقاله مواطن بريطاني من أصل صومالي يدعى علي حربي علي.

وفي بلدة كنتيش بشمال لندن، نصبت الشرطة خيمة أمام منزل من طابقين من الطوب، كان عناصرها يفتشونه مرتدين قفازات زرقاء.

وذكر عدد من وسائل الإعلام أنه منزل علي حربي علي.

وقالت جارة إن "الشرطة كانت هناك منذ الجمعة"، وأضافت "نعرف العائلة، إنهم أناس رائعون"، موضحة أن "لديهم ثلاثة أبناء".

وأكد بنيامين (47 عاما) الذي لا يرغب في الكشف عن اسمه الأخير، أنه "ذهل" من التحقيقات التي أجرتها الشرطة في شارعه.

وقال "كانوا هنا أمس (السبت) طوال اليوم. سألت عما إذا كان شيء ما قد حدث قالوا "لا شيء مهم"، واصفا الحي بأنه "جيد جدا، وهادئ جدا". واعتُقل المهاجم البالغ من العمر 25 عاما فورا.

وقالت هيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي" إن الشاب تم توجيهه إلى برنامج تطوعي لمكافحة التطرف يسمى "بريفنت"، ولم يكن أبدا رسميا "موضع اهتمام" بالنسبة إلى وكالة الأمن الداخلي "أم.آي – 5".

بريتي باتيل

نحن بحاجة إلى سد الثغرات المتعلقة بالإجراءات الأمنية للنواب

وتعتقد الشرطة والأجهزة الأمنية أن المهاجم تصرف بمفرده و"تبنى التطرف بشكل ذاتي"، حسب صحيفة صنداي تايمز. وقد يكون استوحى فعلته من حركة الشباب الإسلاميين المرتبطين بتنظيم القاعدة في الصومال.

وأكد حربي علي كولان والد علي حربي علي والمستشار السابق لرئيس الوزراء الصومالي، لصحيفة صنداي تايمز أن ابنه محتجز. وقال إنه "مصاب بصدمة شديدة".

وأشارت باتيل إلى أن برنامج "بريفنت" يخضع حاليا لمراجعة مستقلة بغرض تحسينه.

وقال جون لامب، أحد المستشارين المحافظين المحليين، لوسائل إعلام بريطانية إن الشاب انتظر بصبر دوره قبل أن ينقض على النائب ويطعنه مرات عدة أمام اثنتين من مساعديه.

وقال نائب رئيس الجمعية كيفين باك لصحيفة التلغراف السبت "قيل لي إنه طعن السير ديفيد، وانتظرت للتو في قاعة الكنيسة حتى وصلت الشرطة"، وأضاف أنه كان قد حدد موعدا مسبقا قبل أسبوع.

وحضر المئات من الأشخاص مساء السبت وقفة احتجاجية في ضوء الشموع بملعب رياضي بالقرب من مكان الجريمة، ووقفوا دقيقة صمت حدادا على النائب.

وأثار مقتل أميس "صدمة" في البلد الذي لم ينس بعد اغتيال النائبة جو كوكس في وسط الشارع عام 2016 على يد أحد مؤيدي النازيين الجدد.

وقالت باتيل "تغيرت أمور كثيرة" منذ مقتل كوكس، موضحة أنه كان "وقتا عصيبا للغاية بالنسبة للنواب" حول الإجراءات الأمنية، وتم إنجاز "الكثير من العمل" منذ ذلك الحين.

وقالت باتيل "غيرنا جميعا أسلوب عملنا بسبب التهديدات المتزايدة في المجتمع"، مشيرة على سبيل المثال إلى أن النواب طلبوا من ناخبيهم تحديد موعد مسبق للالتقاء معهم.

بريطانيا لا تزال تحت الصدمة